مردود الصناعة؛ وأكد ٥٦ بالمئة من العينة ان غياب المصارف العربية، وعدم توفر رؤوس أموال كافية، هما أبرز أسباب تخلف القطاع الصناعي؛ ورأى ٥١ بالمئة من العينة ان المنافسة غير العادلة مع الصناعة الاسرائيلية تحد من نمو الصناعة في الضفة والقطاع.

لقد عملت سلطات الاحتلال على تحجيم قطاع الصناعة في الضفة والقطاع، والحاقه بالصناعة الاسرائيلية. وقد أدت سياسة التضييق على منح الرخص، وزيادة الاعباء الضريبية، والقيود على استيراد المواد الخام، وغيرها من الادوات، الى خلق منافسة غير عادلة وغير متكافئة بين الصناعة الفلسطينية والصناعة الاسرائيلية ضمن حدود الضفة والقطاع. وتبعاً لذلك تراجعت الصناعات ذات الطابع المستقل لوجود بديل منها في اسرائيل، وبقيت الصناعات التي تلعب دوراً مكملاً، او وسيطاً مع الصناعة الاسرائيلية. وبذلك ارتفع مستوى اعتماد وارتباط الصناعة المحلية بالصناعة الاسرائيلية، سواء للحصول على المواد الخام، أو لتصدير سلع وسيطة الى اسرائيل. وبهذا فقدت الصناعة القائمة قدرتها على الوقوف بمفردها. وتحدّد حجمها ودورها في حدود الحاجة الاسرائيلية الى اليد العاملة الرخيصة والى المنتوجات المعتمدة على العمل اليدوي أساساً.

الضفة والقطاع سوق للبضائع الاسرائيلية

ترتب على ضرب اسرائيل للقطاعات المنتجة في المناطق المحتلة ربط السوق القائم في الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي تجارياً. فقد أدى احتلال اسرائيل للضفة والقطاع الى ضرب الروابط التقليدية التي كانت تربط الضفة الغربية بالاردن وباقي الدول العربية؛ كما ضربت الروابط بين قطاع غزة ومصر، وأعادت «توحيد» فلسطين تحت السيطرة الاسرائيلية وعزلها عن محيطها العربي[٨٧]. وكانت الخطوة الاولى التي قامت بها اسرائيل السماح بالتصدير من المناطق المحتلة الى الخارج، ومنع وتحديد الاستيراد، وذلك عبر سياسة الجسور المفتوحة. وبذلك أصبح المنفذ الرئيس للاستيراد هو السوق الاسرائيلي. كما وضعت اسرائيل عدداً من القيود التي تحد من دخول البضائع المصنعة في الضفة والقطاع الى اسرائيل، الّا وفق حاجة اسرائيل اليها[٨٨].

تشير الارقام الرسمية الاسرائيلية الى واقع الارتباط القائم بين المناطق المحتلة واسرائيل، على صعيد التجارة الخارجية، وان كانت لا تحدد، بدقة، مستوى هذا الارتباط[٨٩]. فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع اسرائيل، بسبب ارتفاع نسبة الواردات الى الصادرات، من ٣٨,٢ مليون دولار في نهاية العام ١٩٦٨ الى ٤٩١,٢ مليون دولار في العام ١٩٨٦[٩٠]. وقد بلغت الواردات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة ٧٨٠,٣ مليون دولار، بما يمثل ٨٩,٤ بالمئة من اجمالي واردات المناطق المحتلة في نهاية العام ١٩٨٦، كما يبين الجدول الرقم ٦. وتمثل صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل ٧٣,٢ بالمئة من اجمالي صادرات المناطق، ومعظمها صادرات صناعية تتضمن الصناعات الوسيطة التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية لصالح متعهدين اسرائيليين. وبهذا المعنى، فان صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل لا تعكس تفوقاً عربياً قدر ما تعكس علاقة الارتباط والتبعية؛ اذ ان الصناعات الوسيطة تخص مؤسسات اسرائيلية تتعمد انجاز السلع الوسيطة في الضفة والقطاع، نظراً الى انخفاض أجور العمال. أما التجارة مع الاردن، فقد تراجعت الى حد بعيد؛ اذ لم تتجاوز صادرات المناطق المحتلة الى الاردن ٢٥,٥ بالمئة من اجمالي صادرات المناطق المحتلة. أما واردات المناطق المحتلة من الاردن، فقد بلغت ١,٢ بالمئة من اجمالي واردات الضفة والقطاع.